

مهند مصطفى\*

## مراجعة كتاب

# الربيع العربي والديمقراطية والأمن: الانعكاسات المحليّة والدوليّة

كتاب: The Arab Spring, Democracy and Security: Domestic and International Ramifications

تحرير: أفرايم عنبار.

دار النشر: Routledge: Taylor & Francis Group.

سنة النشر: ٢٠١٣.

عدد الصفحات: ١٧٢ صفحة.

\* أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا، وباحث مشارك في مركز مدى الكرمل، ومركز مدار.

يقدم محرر الكتاب في المقدمة عرضاً مقتضباً عن اندلاع الثورات العربية في كل دولة، موضّحاً الصورة الحالية لحال الثورات العربية: سقوط أربعة أنظمة عربية (تونس ومصر وليبيا واليمن)، وإصلاحات محدودة، كرد فعل على اندلاع الثورات العربية في دول أخرى (الجزائر والأردن وعمان والمغرب والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية والعراق)، واستمرار الثورة في سورية من دون أفق، ومساندة السعودية للنظام البحريني في وجه الاحتجاجات الداخلية. ويصل المحرر إلى مقولة مفادها أن الأنظمة الملكية على وجه الخصوص كانت قادرة على الوقوف في وجه الموجة الثورية. ولا تحمل مقدمة المحرر أي مقولة أو ادعاء جديد وجديّ يمكن إضافته إلى النقاش والكتابة الأكاديمية حول الثورات العربية، سوى الاستعلاء الكولونيالي على الباحثين، وخاصة في الغرب بوصفهم لا يفهمون المنطقة وثقافتها ودينها الإسلامي ومآلات الحداثة والتحول الديمقراطي فيها. وما يريد المحرر قوله، بأن "الإسرائيلي" فقط ابن المنطقة هو الذي يفهما ويفهم قوة الإسلام والثقافة المعادية لكل حداثته وديمقراطية، مردداً عبارات سطحية ومملة مثل أن الإسلام السياسي هو الأكثر تنظيماً بعد الربيع العربي، ولذلك فهو المستفيد، متجاهلاً أو غير قادر على فهم أن الثورات العربية غيرت الإسلام السياسي والقوى الأخرى أيضاً، لكنه يتمسك بمقولات جامدة ميزت فترة ما قبل الثورات العربية، ولا يرى ما أحدثته تجاه كل التيارات السياسية، إسلامية وغير إسلامية، وأهمها قوة التيارات غير الإسلامية على حشد الجمهور.

في الفصل الأول، وهو الأكثر جدية من بين فصول الكتاب، المُعنون "صيروتات التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط والعالم العربي"، يقدم غالي بن دور، أستاذ العلوم السياسية، تصويره لتجربة التحول الديمقراطي في العالم العربي، ويبين بداية أن الثورات العربية كشفت أن هنالك "عالمًا عربيًا"، فما يحدث في دولة يلقي بتأثيره في الدول الأخرى، ويعتبر بن دور أن هذه المقولة مهمة؛ إذ نسي الكثير من الباحثين، في طغيان الدولة العربية القطرية، أن هنالك "عالمًا عربيًا". ويفتح بن دور بهذه المقولة ليبرر لاحقاً حديثه عن العالم العربي بصفة التعميم، من دون أن يلزم نفسه بفحص كل دولة على حدة، ليستهل عتبة فصله بالحديث عن التحولات في الوعي العربي الذي أحدثته الثورة الإعلامية، فكان تأثيرها في الناس سريعاً، وكشفت عجز النظام عن السيطرة عليها كما فعل في الماضي. وهذا ما يفسر، باعتقاده، التأثير الذي يحدثه تغيير في دولة ما في الدول العربية الأخرى. ويحمل هذا الرأي وجهة، وبخاصة أنه يرتبط مع نظريات القومية المعاصرة التي أعطت لوسائل الإعلام دوراً في بناء الجماعة

تتبع أهمية كتاب "الربيع العربي، الديمقراطية والأمن: الانعكاسات المحلية والدولية"، ليس من الإضافة أو الفائدة المعرفية والنظرية التي يقدمها الكتاب في دراسة الثورات العربية، بل من اعتباره يُمثل انعكاساً دقيقاً للرؤية الإسرائيلية للربيع العربي. ومن أجل عدم الالتباس، فالكتاب صادر عن دار نشر أكاديمية مُعتمدة دولياً، وهي دار "راوتليج" للنشر، و تعد مجموعة المؤلفين من الباحثين المعتمدين في الأكاديمية ومراكز البحث الإسرائيلية. ومع ذلك، فالكتاب لا يقدم لنا فائدة معرفية أو نظرية سوى أنه يزودنا بتصورات إسرائيل من خلال باحثها عن رؤيتها للربيع العربي، وبخاصة أن أغلبية الباحثين المشاركين في الكتاب ينتمون إلى "معهد بيغن سادات للأبحاث" الذي يعبر جيداً عن مكنون تصورات الحكومة الإسرائيلية في الشؤون الإقليمية والإستراتيجية. يعد الأمن الخيط الذي يربط بين جميع فصول الكتاب؛ فالرؤية الأمنية تسيطر على أغلبية مؤلفي الكتاب في دراسة الربيع العربي. وتتسم الرؤية الأمنية بكونها رؤية ضيقة وقصيرة المدى، وتتجاهل المتغيرات الاجتماعية والسياسية والتاريخية للظاهرة السياسية، وتركز على دراسة اللحظة من خلال قطعها عما سبقها، ونزعها من سياقها التاريخي الأوسع، فضلاً عن أن مدى الرؤية الأمنية قصير لا يتعدى مدى المنظار الحربي - العسكري المجرد، ولا يصل إلى درجة التأمل في الأفق وصيرورة التحولات القائمة. لذلك يتسم الكتاب الحالي بالرؤية التشاؤمية النابعة من التركيز على الأبعاد الأمنية، والتشكيك بكل أفق ديمقراطي عربي، مستندة إلى رؤى استشراقية، وبعضها عنصرية، كما سنوضح خلال الفقرات التالية. كما يفتقر الكتاب وفصوله إلى دراسات إمبريقية تُؤسس لادعاءاته المتناثرة.

يضم الكتاب مقدمة للمحرر وثمانية فصول. ويشير المحرر في المقدمة إلى أن فصول الكتاب كانت نتاج مجموعة مختارة من الباحثين الإسرائيليين، تدارسوا في ورشات بحثية حول الثورات العربية وعرض كل واحد منهم جانباً منها وحث مناقشتها بين أفراد المجموعة، وأفضت بالنهاية إلى كتاب صادر عن دار نشر عالمية. وبرأي المحرر، أفرايم عنبار، فإن ما يُميز هذه المجموعة أنها "لا تشارك الكثير من الصحفيين والأكاديميين والسياسيين الذين تعاملوا مع الأحداث بنوع من النشوة والتفاؤل" (ص: ١). وتلخص هذه المقولة الموقف الإسرائيلي من الثورات العربية، فضلاً عن تفسيرها للأطر الضيقة التي ينطلق منها باحثو الكتاب؛ دراسة اللحظة من دون دراسة خلفياتها وعمق وعدم فهم صيرورات التغيرات الثورية وتحدياتها.

عربي بسبب الثقافة وغياب المؤسسات السياسية، فبحسب رأيه، فإن القوتين المنظمين في المشهد العربي هما الجيش والإسلام السياسي.

في الفصل الثاني بعنوان "اختلال توازن القوى في الشرق الأوسط"، يرسم الكاتب هيلل فريش صورة نمطية واستشرافية عن توازنات القوى في الشرق الأوسط. ولا نجد في فصله تحليلاً عميقاً عن ديناميكيات التحالفات الجديدة التي يتوقع أن تتشكل في الشرق الأوسط نتيجة الثورات العربية، والتي يشكك في البداية أصلاً في نجاحها. يلتصق الباحث باللحظة وتحولاتها السريعة من دون محاولة بسيطة لإدراك كُنه الثورة لا من خلال مقاربات تاريخية ولا نظرية. على كل حال، يعتقد فريش أن توازن القوى الجديد سيكون بين الدول السنية المعتدلة وبين المحور الشيعي، والذي يطلق عليه اسم الحرب الباردة المسلمة، من دون أن يسعفنا بقصده بالحرب الباردة ومكوناتها. ويلفت الانتباه أن المفارقة تتمثل في أن هذا المحور يعتبر إسرائيل حليفة له. يظهر الضعف في هذا التحليل عبر التعميم؛ فعلى سبيل المثال، فإن الكاتب يضع كل دول الخليج في هذا المحور من دون استثناء؛ فبرأي الكاتب استبدل هذا المحور الحرب الباردة العربية في الستينيات من القرن الماضي بين معسكر جمال عبد الناصر في مصر وباقي الدول العربية. ويضع الكاتب ثلاثة سيناريوهات للربيع العربي، وكلها سيناريوهات يغلب عليها الطابع الأمني: السيناريو الأول هو صراع بين المحور الشيعي والمحور السني وخاصة دول الربيع العربي التي سعد فيها الإسلاميون إلى الحكم مثل مصر وتونس وليبيا. والسيناريو الثاني استمرار الحروب الأهلية وفشل الدول في الخروج منها، وترافقها حالة من الفوضى مسنودة من دول سنية وشيعية تدعم حلفاءها في هذه الدول. أما السيناريو الثالث، فهو قيام دول الخليج بدعم دول الربيع العربي للخروج من أزماتها ودفعها للتعاون مع إسرائيل.

يتناول الفصل الثالث "الولايات المتحدة والربيع العربي"، أي سياسات الولايات المتحدة تجاه تطورات الربيع العربي ابتداءً بالثورة المصرية وانتهاءً بالسورية. فيبدأ الكاتب ايتان غلبوع فصله بالإشارة إلى أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر دفعت الإدارة الأميركية إلى الضغط لدمقرطة الأنظمة السلطوية العربية وخاصة في مصر، لاعتقادها أن الإرهاب هو نتاج هذه الأنظمة. ويعتقد الكاتب أن صراعاً داخلياً رافق الإدارة الأميركية بعد اندلاع الثورة المصرية، بين دعم مطالب الإصلاح من دون خسارة حسني مبارك من جهة، وبين تهديد الاستقرار في المنطقة من جهة أخرى. وجاءت "التضحية" الأميركية بمبارك بعد صعود حدة الاحتجاجات ومن أجل الحفاظ على المصالح الأميركية

القومية المتخيلة، بتعبير ببنديكت أندرسون، ولكن يفتقر إلى المقاربة التاريخية، فهذه ليست أول موجة ثورية تكشف لنا وجود "عالم عربي"؛ ففي الثلاثينيات كانت ثورة الطبقة الوسطى العربية الجديدة ضد البرجوازية الوطنية التقليدية والاستعمار مُتزامنة في كل المنطقة العربية الواقعة تحت الاستعمار، فضلاً عن أن الموجة الثورية في الخمسينيات والستينيات التي تميّزت بالانقلابات العسكرية لأبناء الريف كانت مُتزامنة في الدول العربية في فترة ما بعد الاستعمار، كما أن احتجاجات الخبز في السبعينيات قد تصادفت في تونس مصر في الفترة نفسها.

يتطرق الكاتب إلى مطالب المحتجين (هكذا يسمونهم "ليسوا ثواراً")؛ فيشير إلى دوافعهم للاحتجاج: سياسية، واقتصادية، وغياب الديمقراطية، والفروقات الطبقة. ثم يشير إلى المبنى الاجتماعي العربي وعلاقته بصيرورة الثورات العربية، ويبين أن أغلبية المجتمعات العربية غير متجانسة، ولذلك فإنه يربط بين نمط تدخل الجيش وبين المبنى الاجتماعي. ففي المجتمعات المتجانسة مثل مصر وتونس، فإن الجيش انحاز للثورة، بينما في المجتمعات غير المتجانسة، قبلياً وطائفيًا ومذهبيًا، فإن الجيش إما أنه وقف في وجه الاحتجاج أو انقسم على نفسه. ويقع الكاتب في هذه النقطة، في خطأ معرفي ونظري فادح؛ إذ يعتبر أن التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية يشكل خطراً بسبب غياب التجانس والانقسام المجتمعي على أسس ما قبل حديثة (مثل القبيلة والطائفة)، بينما تشير النظرية السياسية المعاصرة إلى أن الديمقراطية تهدف إلى بناء أمة مواطنين، تكون المواطنة، لا الانتماء ما قبل الحديثي، هي المحدد للحقوق السياسية. أما الاستقرار في مجتمع منقسم في ظل الاستبداد فهو وهمي وطارئ، أما الاستقرار في مجتمع منقسم في ظل الديمقراطية، فهو حقيقي ودائم، لأن بناء أمة المواطنين يهدف إلى إحداث قطيعة عن الانتماءات التقليدية من حيث تسييسها كهوية.

يشير الكاتب إلى أن هنالك ثلاثة نماذج من الأنظمة السياسية غير العربية قد تشكل إطاراً للاقتداء السياسي: إسرائيل وإيران وتركيا. ويعتقد أن النموذج الأخير قد يكون المُفضّل في الدول العربية، فهو يجمع بين العلمانية، والتنمية الاقتصادية، والتعايش مع التيارات الإسلامية. ويعتقد أن الثورات العربية سوف تؤدي إلى عداء لإسرائيل، على الرغم من أنها لم تكن حاضرة في شعارات الثورات في المراحل الأولى، ويتوقع أن العداء لإسرائيل سوف يحضّر في الخطاب العربي. في النهاية، فالكاتب متشائم من إمكانية تأسيس نظام ديمقراطي

بقضية الاحتلال الإسرائيلي، وهو استنتاج لا يستند أكاديميًا إلى شيء سوى أن الشعارات التي رفعت في ميادين الثورة ركزت على القضايا الداخلية. وحتى لو انطلقنا من هذه الحقيقة؛ فهل معنى ذلك أن الثورة العربية والثوار أهملوا قضية فلسطين والاحتلال. إنه استنتاج الراغب في ذلك، وليس استنتاج الباحث العلمي.

يناقش الفصل الخامس "تحدي الإرهاب"، ويحاول الكاتب بوعاز غانور أن يبين تأثير الربيع العربي في تعزيز قوة "المنظمات الإرهابية"، مع تركيزه على خطر "الإرهاب الإسلامي" على إسرائيل بعد الربيع العربي تحديدًا. ويشمل تعريف الإرهاب بالنسبة إلى الكاتب حركة مقاومة مثل حركة حماس أيضًا. وعلى الرغم من أن المقال كتب قبل الانقلاب في مصر في تموز/ يوليو ٢٠١٣، فإن الكاتب يشير أيضًا إلى أن صعود الحركات الإسلامية إلى الحكم، مثل الإخوان في مصر، سيشرح "الإرهاب" في المنطقة، و ضد إسرائيل بشكل مباشر وغير مباشر. وهي نظرة إسرائيلية استشراقية معروفة لدى النخبة الحاكمة في إسرائيل ترى في كل حركة إسلامية مكونًا للإرهاب، وترفض فهم الحركات الإسلامية بصورة أكثر عمقًا؛ فالكاتب يعتقد أن كل الحركات الإسلامية تسعى لإقامة خلافة إسلامية تحكمها الشريعة (ص: ٩٠). يشير الكاتب من دون أي إسناد علمي وأكاديمي لمقولته، أن الربيع العربي سيزيد الإرهاب الموجه لإسرائيل؛ فصعود الحركات الإسلامية سوف يعزز من دافعية الحركات "الإرهابية": حماس وحزب الله تحديدًا لمهاجمة إسرائيل. وتتعلق العلاقة بين الربيع العربي والإرهاب بقوة الحركات الإسلامية المشاركة في الحياة السياسية في دول الربيع العربي وصعودها للحكم. ويمكن القول من دون أي انحراف عن معايير المراجعة الأكاديمية المعهودة للكاتب، أن هذا الفصل هو من الرداءة الأكاديمية الذي يجعل منه نصًا دعائيًا عنصريًا، ومقالًا صحفيًا في أحسن الأحوال.

يتناول الفصل السادس لغيل فيلر "الانعكاسات الاقتصادية للربيع العربي"، ويبدأ الكاتب بالقول، معتمدًا على معطيات من البنك الدولي، بأن دول الثورات العربية وتحديداً تونس ومصر وسورية، حققت نموًا اقتصاديًا في الناتج المحلي قبل اندلاع الثورات العربية، إلا أن نموها الاقتصادي ظل حصرًا على نخبة اقتصادية مرتبطة بالنظام ولم "تخلخل" Trickle، بحسب تعبيره، في الطبقات الأخرى، فضلًا عن الطبقة الوسطى. ويتناول الفصل عدة أبعاد اقتصادية للربيع العربي، مثل أوجه الشبه الاقتصادية لدول الربيع العربي، ويشير الكاتب، معززًا بالمعطيات، إلى أن هذه الدول كانت تُعتبر قصة نجاح من الناحية الاقتصادية من حيث النمو الاقتصادي، ولكن عانت شعوبها

في مصر بعد الثورة. ويعتقد الكاتب أن الهدف الأميركي من مصر بدأ بالتبلور على نحو يدعم الإصلاح الديمقراطي مع وجود نظام داعم للولايات المتحدة، وهذا لم يكن ليحدث لو أصرت الإدارة الأميركية على دعم مبارك. ويستعرض الكاتب لاحقًا المواقف الأميركية من الدول التي حدثت فيها مواجهات احتجاجية مثل: اليمن (دعمت المبادرة الخليجية)، والبحرين (دعم الموقف السعودي مع تحفظ على العنف النظام)، وليبيا (دعم حلف الناتو)، وسورية (كلام كثير وفعل قليل). ويخلص الكاتب سياسات الولايات المتحدة بالنسبة إلى الأحداث في العالم العربي بغياب المثابرة في الموقف Inconsistency، ويعتقد أن الموقف المثابر والسريع الوحيد الذي اتخذته الإدارة الأميركية كان في مصر، بينما كانت مواقفها في بقية الدول مترددة وغير مثابرة وتتميز بالفجوة بين الخطاب والفعل على الأرض. ويصل الكاتب إلى مجموعة من المتغيرات يعتقد أنها أثرت في سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة بعد اندلاع الثورات العربية، وهي: نوعية مصالح الولايات المتحدة في كل بلد، ومستوى العنف الداخلي، وقدرة النظام على تحقيق الاستقرار، وطبيعة المعارضة، ومدى تأثير قوى دولية أو إقليمية في دول الثورات، والصراعات السياسية الأميركية الداخلية.

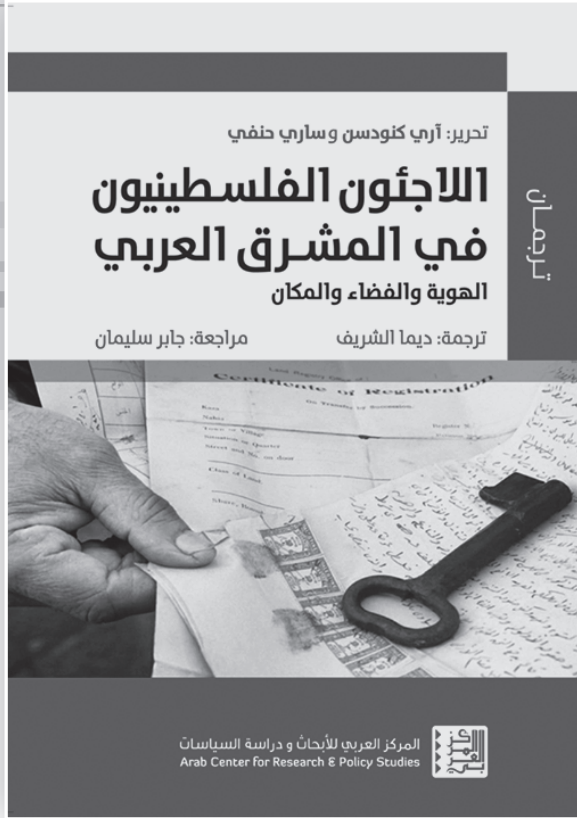
ويعالج الكسندر بليغ في الفصل الرابع "الربيع العربي واللامبالاة الفلسطينية". ويحاول الإجابة عن سؤال غياب الثورة الفلسطينية ضد النظام السياسي الفلسطيني المتمثل في السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحركة حماس في قطاع غزة. إنَّ الكاتب الذي يذكر كلمة احتلال مرة واحدة وداخل هلالين مزدوجين (ص: ٧٥)، لا يُتوقع منه أن يقدم فهمًا حقيقيًا للحالة الفلسطينية، فعدا عن سطحية الفصل من الناحية الأكاديمية، ليس هنالك موضوع للبحث، فليس ثمة دولة ولا حتى شبه دولة ولا نظام سياسي، ولا حتى سلطات في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧. وفي حالة كان هنالك احتجاج ضد السلطة الفلسطينية (وقد كان) فهو احتجاج غير مباشر ضد الاحتلال وليس ضد السلطة كنظام سياسي، بل ضد سلطة تمثل مُركبًا من مشهد الاحتلال البغيض. وبكل الأحوال، يقدم الكاتب عدة تفسيرات منعت ثورة ضد "النظام الفلسطيني"، حيث إن اندلاع أعمال احتجاجية عنيفة سوف تفيده بالذات حركة حماس والسلطة الفلسطينية، كما أن محاربة السلطة الفلسطينية للفساد والوضع الاقتصادي الجيد مقارنة مع الدول العربية ساهم في منع احتجاج "ثوري" ضد السلطة. ويشير الكاتب إلى غياب القضية الفلسطينية من أجندة الثورات العربية. وقد ذُكر هذا الموضوع في عدة فصول من الكتاب، ويجري الانطلاق منه للدعاء بعدم مبالاة الثوار العرب

في الفصل الأخير، يعود محرر الكتاب إلى تناول الانعكاسات الإستراتيجية على إسرائيل، ويستهل الفصل في عرض التغييرات تجاه البيئة الإستراتيجية بعد الربيع العربي، ومن مميزات: ضعف الدول العربية، وبروز توازن قوى إقليمي جديد يتميز بتعزيز دور الدول غير العربية مثل إيران وتركيا وإسرائيل، وتراجع القوة الأميركية ودورها. ثم ينتقل إلى الانعكاسات المتوقعة على إسرائيل ومنها: العزلة الإقليمية، واهتراء الردع الإسرائيلي، وازدياد المخاطر الأمنية، وتحدي الملف النووي الإيراني. ويقترح الكاتب أن يكون الرد الإسرائيلي على هذه التغيرات الإستراتيجية في البيئة الإقليمية ومخاطرها من خلال: زيادة ميزانية الأمن، وضمان حدود قابلة للدفاع، وبناء تحالفات إستراتيجية بعد تراجع الدور الأميركي.

يتسم هذا الكتاب في مجمله بهيمنة النظرة الأمنية الضيقة على القراءة الإسرائيلية للربيع العربي، والتصاقها باللحظة التاريخية من دون فهم كنهها، وبغياب نظرة تحمل مقاربات تاريخية أو نظرية لها. إن الكثير من المقولات داخل الكتاب تُقال جزافاً لدرجة دعائية أيديولوجية، ويقع قسم منها في إطار النظرة الاستعلائية العنصرية مثل اعتبار جميع الحركات الإسلامية بأنها لصيقة بالإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر، واعتبار كل فعل مقاوم للاحتلال هو إرهاب، فهذه المقولات ليست استشرافاً من الناحية العلمية فحسب، بل تفكيراً كولونيالياً من الناحية الأخلاقية. ليست كل فصول الكتاب على المستوى أو التفكير نفسه، أو المنطلقات الدعائية أو الركائز الأكاديمية نفسها، ولكنه بالمجمل يُعبر عن الرؤية الإسرائيلية التي يمثّلها يمين محافظ تحول خلال بضع سنوات إلى يمين متطرف شبيه باليمين المتطرف الأوروبي، ولكنه في السلطة. ويحمل الكتاب بعض التناقضات، وهي تناقضات تظهر بسبب الطابع الدعائي في قسم من محاوره، فمثلاً أشار باحثون إلى أن قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي كانت غائبة عن أجندات الثورات العربية، ولكنهم في الوقت نفسه يركزون على أن الثورات العربية سوف تزيد العداء لإسرائيل من جهة، وتعزز المنظمات "الإرهابية" المناوئة لإسرائيل من جهة أخرى. إن المقولة التي أراد الكتاب أن ينقلها هي أن الباحثين المشاركين لا يشاطرون نظراءهم الغربيين في تفاؤلهم تجاه تحول ديمقراطي في المنطقة العربية، وغياب التفاؤل في هذه الحالة ليس حرصاً من محرر الكتاب على الديمقراطية في العالم العربي، بل تأكيداً على أن الثقافة والمجتمعات العربية لا تستطيع بناء نظام ديمقراطي، وهي مقولة دحضتها عشرات المقالات والكتب العلمية في أبحاث التحول الديمقراطي منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين.

البطالة وبخاصة في صفوف الشباب، وكذلك الفقر، وغلاء المعيشة، واعتمدت اقتصاداتها على الاستهلاك المحلي (٦٢٪ من الناتج المحلي في مصر). أما بالنسبة إلى ردود الفعل الاقتصادية على اندلاع الثورات، فيشير الكاتب إلى هجرة رأسمال العربي والأجنبي بسبب غياب الاستقرار السياسي، وزيادة الإنفاق الحكومي وانعكاساته السلبية في ظل الركود الاقتصادي والانعكاس السلبي على قطاع السياحة، وانعكاسات الاقتصاد العالمي. ويناقش الكاتب العلاقة بين صعود الحركات الإسلامية للحكم وبين الانعكاسات الاقتصادية للربيع العربي، ويتطرق إلى الإخوان المسلمين في مصر كحالة دراسية، ويعتقد أن الإخوان يتبنون سياسات السوق الحرة، وهم يُظهرون تعاملًا براغماتياً مع معايير الاقتصاد العالمي ومميزاته، ولكنهم سوف يعملون على تطوير قطاع المصارف الإسلامية التي شكلت عوداه ٤٪ فقط من القطاع المصرفي. ويستحضر الكاتب نماذج اقتصادية إسلامية مختلفة يمكن لدول الربيع العربي الاستفادة منها مثل التجربتين الإندونيسية والتركية، ولكنه يظهر الاختلافات بين هاتين التجربتين والحالة المصرية. ومن هذه التباينات أن تركيا وإندونيسيا هما من الدول الرأسمالية العميقة، ومن الصعوبة أن تكون مصر رأسمالية بهذه السرعة حتى تحقق ما حققته هاتان الدولتان. وفي نهاية الفصل يشير الكاتب إلى أن تأثير الربيع العربي في الاقتصاد الإسرائيلي محدود، وانحصر أساساً في الطاقة؛ إذ توقفت إسرائيل عن استيراد الغاز من مصر، لكن هذا التأثير تراجع آثاره السلبية بعد اكتشاف حقول الغاز في البحر المتوسط، والتي لا تسد حاجات السوق المحلية فحسب، بل تسمح بتصديره أيضاً.

ويتطرق الفصل السابع، المعنون "الربيع العربي والربط بين المحلي الإسرائيلي والسياسة الخارجية"، إلى العلاقة بين القضايا الإسرائيلية والربيع العربي، ويناقش شموئيل ساندلر عدة محاور مثل الملف النووي الإيراني، والقضية الفلسطينية، والإرهاب، والعلاقات التركية - الإسرائيلية، وتأثير الربيع العربي في المجتمع الإسرائيلي. ويبين الكاتب أن هنالك علاقة بين الاحتجاج الاجتماعي للطبقة الوسطى الإسرائيلية في صيف ٢٠١١ وبين الربيع العربي. ويعرض نتائج استطلاعات للرأي في الشارع الإسرائيلي تشير إلى أن أغلبية اليهود (٧٠٪) كانوا متشائمين من الربيع العربي. ويمدح الكاتب في نهاية الفصل، بطريقة لا تخلو من الدعاية الحزبية، إدارة حكومة بنيامين نتنياهو للسياسة الإسرائيلية خلال اندلاع الربيع العربي، وبرأي الكاتب فإن إدارته "أذهلت المراقبين!" (ص: ١٤١).



## صدر حديثاً

تحرير: آري كنودسن وساري حنفي.  
ترجمة: ديما شرف.  
مراجعة: جابر سليمان

### اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي: الهوية والفضاء والمكان

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ضمن سلسلة ترجمان، كتاب عنوانه اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي: الهوية والفضاء والمكان، بمشاركة مجموعة من الباحثين، وتحرير آري كنودسن وساري حنفي، وترجمة ديما الشريف، وتقديم جابر سليمان ومراجعته. ويتألف هذا الكتاب من ٤٣٠ صفحة من القطع الكبير، وهو ترجمة للنسخة الإنكليزية غير أنّ نسخته العربية المترجمة ذات تحديثات، وإضافات، وتقديم خاص.